

28 June 2019

Arabic

Original: English*

الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة
الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
بالاكلافا، موريشيوس، ١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

جدول الأعمال المؤقت المشروح

جدول الأعمال المؤقت

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال.
- ٣- الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.
- ٤- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا.
- ٥- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة:
 - (أ) وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية فعّالة للتصدي لتهريب المخدرات عن طريق البحر، بما في ذلك الاتجار بالكوكايين عبر المحيط الأطلسي والاتجار بالهيروين في المحيط الهندي؛
 - (ب) الأساليب الجديدة المتبعة في الاتجار والاتجاهات في طرائق الإخفاء والنقل، وأساليب التحريّ الفعّالة للتصدي لها؛
 - (ج) التصدي لما يتصل بتجارة المخدرات من أنشطة لغسل الأموال وتدفقات مالية غير مشروعة واستخدامات للشبكة الخفية (داركنت) والعملات المشفرة؛

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- (د) الاحتياجات الخاصة بالأطفال والشباب المحتكين بنظام العدالة في سياق جرائم متصلة بالمخدرات.
- ٦- متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.
- ٧- تنظيم الاجتماع الثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا.
- ٨- مسائل أخرى.
- ٩- اعتماد التقرير.

الشرح

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- تُجرى الانتخابات وفقاً للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد درجت اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، في الماضي على انتخاب رئيس ونائبين له ومقرر.
- ٢- إقرار جدول الأعمال
- أقر جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الوارد في هذه الوثيقة، في الاجتماع الثامن والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، المعقود في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.
- وعقب إقرار جدول الأعمال، من المزمع أن يوضع الاجتماع التاسع والعشرون برنامج عمل. ويرد في مرفق هذه الوثيقة برنامج عمل مقترح لينظر فيه الاجتماع.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح (UNODC/HONLAF/29/1)

- ٣- الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها
- يُدعى المشاركون إلى إبلاغ الاجتماع التاسع والعشرين بما تبذله حكوماتهم من جهود لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجالات مثل التحقيقات المشتركة، والتدريب على إنفاذ القوانين، وتبادل المعلومات والخبرات بشأن التدابير المتخذة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها.
- ويرجى من المشاركين إبلاغ الاجتماع بالمشاكل العملية التي تعوق التعاون دون الإقليمي وبالتدابير الرامية إلى التغلب عليها.

ويُرَجى من المشاركون أن يقدموا إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قبل انعقاد الاجتماع التاسع والعشرين، تقريراً قُطرياً من ثلاث صفحات يُطلع الاجتماع على الاتجاهات السائدة في الاتجار بالمخدرات ويقدم، وفقاً لقرار لجنة المخدرات ١٠/٥٦، معلومات عن الجهود المبذولة لخفض العرض والطلب، ومعلومات عن التعاون الدولي على مكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي. ولن تُترجم إلى لغات عمل اللجنة الفرعية إلاّ التقارير القطرية التي ترد قبل التاريخ المحدد في الدعوة إلى الاجتماع.

الوثائق

مذكرة من الأمانة تحيل بها تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات
(UNODC/HONLAF/29/2)

تقرير الأمانة عن الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات
(UNODC/HONLAF/29/3)

٤- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

يُدعى المشاركون إلى إبلاغ الاجتماع التاسع والعشرين بالإجراءات التي اتخذتها حكوماتهم لتنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، المعقود في الغردقة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وستُعرض على الاجتماع التاسع والعشرين مذكرة من الأمانة تستند إلى الردود الواردة على استبيان بشأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لتنفيذ تلك التوصيات.

الوثائق

مذكرة من الأمانة عن تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا (UNODC/HONLAF/29/4)

٥- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة

تُنشأ أفرقة عاملة مخصصة لاستعراض المسائل ذات الأهمية الإقليمية ولتيسير إجراء مناقشات غير رسمية وتبادل الآراء بصراحة حول تلك المسائل. وتُدعى الأفرقة العاملة إلى عرض النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي تخلص إليها على الاجتماع بكامل هيئته لكي يقرها ويدرجها في تقرير الاجتماع.

(أ) وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية فعّالة للتصدي لتهرب المخدرات عن طريق البحر، بما في ذلك الاتجار بالكوكايين عبر المحيط الأطلسي والاتجار بالمهيروين في المحيط الهندي لا يزال الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر يمثل شأغلاً خطيراً لبلدان المنطقة الأفريقية التي تواجه تهديداً من العصابات الإجرامية التي تحاول استخدام أراضيها كنقاط عبور للوصول إلى مستهلكي المخدرات في أسواق أخرى.

حيث تُهَرَّب عبر أفريقيا عن طريق البحر كميات كبيرة من الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية والهروين القادم من جنوب غرب آسيا، وقد شهد عدد الضبطيات المبلَّغ عنها من كلٍّ من الكوكايين والهروين في مختلف أنحاء القارة زيادة كبيرة.

وسوف ينظر الفريق العامل في الاتجاهات الراهنة للاتجار بالمخدرات عن طريق البحر، بما في ذلك الدروب المستخدمة، وكذلك فيما يتبادله المشاركون من الخبرات التنفيذية والممارسات المثلى المتَّبعة في مجالات التحقيق في الضبطيات والتعاون بين السلطات ومكافحة استغلال حاويات الشحن في التهريب. ولعلَّ الفريق العامل يودُّ مناقشة التحديات التي تواجهها تلك البلدان في التصدي للاتجار بالمخدرات عن طريق البحر، والسبل التي تُعالج بها تلك التحديات، والدروس التي يمكن استخلاصها للمستقبل.

(ب) الأساليب الجديدة المتبعة في الاتجار والاتجاهات في طرائق الإخفاء والنقل، وأساليب التحريّ الفعالة للتصدي لها

سوف يناقش الفريق العامل الاتجاهات التي رصدتها الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات فيما يتعلق بأساليب إخفاء المخدرات ونقلها على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، بما في ذلك دور السلطات الجمركية في تيسير التدفُّق وضمان الأمن عبر الحدود فيما يخص السلع ووسائل المواصلات، وبقدر ما، الناس. وموظفو الجمارك، بالتعاون مع الشرطة وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون، هم القائمون على منع الأنشطة الإجرامية والكشف عنها والتحقيق فيها، بما في ذلك جميع أنواع الاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي سلطات الجمارك دوراً كبيراً في جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها، وتشارك في أنشطة تحليل المخاطر والاعتراض والتحقيق.

وسوف يُدعى المشاركون إلى تبادل المعلومات عن الممارسات المتبعة في التحقيق في القضايا المعقّدة المنطوية على الاتجار بالمخدرات، واستخدام أساليب التحريّ الفعالة، بما في ذلك عمليات التسليم المراقب. وسوف يُدعون أيضاً لتبادل خبراتهم فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه تنفيذ تلك العمليات والتحقيق في تلك القضايا، وكذلك تبادل آرائهم بشأن الجهود التي تُبذل حالياً أو التي يمكن أن تُبذل من أجل التصدي لهذه التحديات والمشاكل.

ولعلَّ المشاركين يودُّون أيضاً أن يناقشوا مدى فعالية الآليات والمنظمات القائمة المعنية بالتعاون في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بدعم تلك العمليات والتحقيقات، وأن يقدموا اقتراحات بشأن كيفية تحسين هذا الدعم. ويُشجع المشاركون على أن يسلطوا الضوء، تحديداً، على الإجراءات والاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها، وعلى المجالات التي تتطلب بذل جهود أكبر.

(ج) التصدي لما يتصل بتجارة المخدرات من أنشطة لغسل الأموال وتدفقات مالية غير مشروعة واستخدامات للشبكة الخفية (داركنت) والعملات المشفرة

سيناقش الفريق العامل المنشأ في إطار هذا الموضوع التحديات الناشئة عن غسل الأموال المتصل بالمخدرات، بما في ذلك غسل العائدات المتأتية من استخدام العملات المشفرة والمشكلة المتنامية المتمثلة في الاتجار بالمخدرات في الأسواق السوداء التي تستضيفها الشبكة الخفية.

فلما كانت الشبكة الخفية تتيح للمجرمين إخفاء هويتهم نسبياً، فيلزم أن تطور أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية قدراتها على تعقب المعاملات التي تُنفَّذ بالعملة المشفرة حتى التوصل إلى مالكيها، وإجراء عمليات سرية في الشبكة الخفية. وسيجري تناول قدرات أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية على تعقب التدفقات المالية والمعاملات غير المشروعة.

وسيدعى المشاركون إلى تبادل المعلومات عن أحدث الاتجاهات التي لاحظتها أجهزتهم بشأن نطاق وطبيعة غسل الأموال المتصل بالاتجار بالمخدرات، وكذلك عن أفضل ممارسات التحقيق في هذا الصدد. وسيدعى المشاركون إلى مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي الفعال في تلك المسائل، علاوة على التصدي للتحديات الناشئة عن ضبط العائدات التي هي في شكل عملات مشفرة وسبل ضمان فعالية التعاون الدولي في قضايا الاتجار بالمخدرات عبر الشبكة الخفية. وسوف يجتمع الفريق العامل مناقشاته باقتراح توصيات.

(د) الاحتياجات الخاصة بالأطفال والشباب المحتكين بنظام العدالة في سياق جرائم متصلة بالمخدرات

في العديد من البلدان في أفريقيا، تزيد نسبة من هم دون سن ١٨ عاماً على ٥٠ في المائة من جملة السكان. وبالنظر إلى هذه الأعداد الكبيرة من الأطفال والشباب، فمن المهم أن يُستثمر في وقاية الأطفال من الاستغلال من جانب مهربي المخدرات والتصدي لذلك الاستغلال على النحو المناسب، وأن يُعامل الأطفال وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير والقواعد ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، لا ينبغي أن يُعامل الأطفال الذين يتعاطون المخدرات معاملة المجرمين الجنائين، وينبغي أن يُعتبر الأطفال الذين تستغلهم الجماعات الإجرامية على أنهم ضحايا في المقام الأول.

وهناك غايتان رئيسيتان يستهدف قضاء الأحداث تحقيقهما، الأولى هي إعادة إدماج الأطفال الجانحين في المجتمع، والثانية هي وقايتهم من الدخول في مسار نظام العدالة أو تحويلهم عن ذلك المسار. وينبغي أن يكون احتجاز الأطفال تدبيراً لا يلجأ إليه إلا كمالاً أخيراً ولأقصر مدّة ممكنة، وينبغي أن يُحتجز الأطفال في مؤسسات متخصصة بمعزل عن الجناة البالغين. وينبغي أن يُتاح للأطفال المحتجزين الحصول على خدمات الوقاية والعلاج من أي اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات أو أي اضطرابات أخرى متعلقة بالصحة العقلية، حسب الاقتضاء.

وفيما يخصُّ الأطفال والشباب المحتكين بنظام العدالة في سياق جرائم متصلة بالمخدرات والذين يتعاطون المخدرات أيضاً، من المهم للغاية أن تُعالج العواقب الصحية والاجتماعية التي تترتب على هذا الاحتكاك. وفي هذا الصدد، يُعدُّ تحويل الأطفال عن الدخول في مسار نظام العدالة هدفاً رئيسياً، ويتمثل جوهر تدابير التصدي في التركيز على العلاج من الارتكان للمخدرات، وتيسير إعادة إدماج أولئك الأطفال في المجتمع الأوسع وإسهامهم فيه، والاستثمار في الوقاية.

وسوف يبحث الفريق العامل احتياجات الأطفال والشباب المحتكين بنظام العدالة ويناقش تدابير الوقاية، وبدائل الإدانة أو العقاب، وغير ذلك من التدابير الرامية إلى التخفيف من الأضرار التي يعاني منها الأطفال والشباب، بما في ذلك من يتعاطون المخدرات منهم، وكذلك دور أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الصحي في هذا السياق.

٦- متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

في افتتاح الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٩، اعتمد الوزراء وممثلو الحكومات بتوافق الآراء الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها. وفي ذلك الإعلان، التزمت الدول الأعضاء، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، بالإسراع في التنفيذ الكامل للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجيات متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩، والبيان الوزاري المشترك المنبثق من الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته لجنة المخدرات في عام ٢٠١٤ بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، التي تهدف إلى تحقيق جميع الالتزامات والتوصيات العملية والأهداف الطموحة المبينة فيها.

ويركز الإعلان السياسي وخطة العمل، اللذان اعتمدهما لجنة المخدرات في الجزء الرفيع المستوى من دورتها الثانية والخمسين المعقودة في عام ٢٠٠٩، على تدابير تعزيز التعاون الدولي، ويحددان المشاكل والمجالات التي تتطلب مزيداً من العمل، ويحددان الأهداف والغايات المنشودة في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وطلبت لجنة المخدرات، في قرارها ١٠/٥٦، إلى اجتماعات هيئاتها الفرعية أن تسهم في رصد تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل على الصعيد الإقليمي، من خلال مناقشة وجهات النظر الإقليمية بشأن التقدم المحرز في هذا الشأن. وفي القرار نفسه، شجعت اللجنة الدول الأعضاء على النظر في خبرة وتشكيل وفودها في اجتماعات هيئاتها الفرعية، بغية تغطية مختلف جوانب مشكلة المخدرات العالمية (الطلب والعرض والتعاون الدولي) من أجل عقد مناقشات موضوعية بشأن هذه المسألة والمشاركة بفعالية في بند جدول الأعمال المعنون "متابعة الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية". وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى اجتماعات الهيئات الفرعية أن تقدم، على أساس مداولاتها، توصيات إقليمية تهدف إلى المضي قدماً في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل.

وفي عام ٢٠١٤، اضطلعت اللجنة باستعراض رفيع المستوى في منتصف المدة لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل، للوقوف على التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها التنفيذ، واعتمدت الدول الأعضاء البيان الوزاري المشترك لعام ٢٠١٤، الذي يحدد الإنجازات والتحديات وأولويات مواصلة العمل على تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل.

وفي عام ٢٠١٦، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية (الدورة الاستثنائية الثلاثون)، واعتمدت وثيقة ختامية بعنوان "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" (مرفق قرار الجمعية العامة دا-١/٣٠). وتتضمن الوثيقة الختامية مجموعة واسعة من التوصيات العملية تتناول المجالات المواضيعية السبعة التالية: (أ) خفض الطلب

والتدابير ذات الصلة، بما فيها تدابير الوقاية والعلاج، وكذلك سائر المسائل المتعلقة بالصحة؛ (ب) ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية حصرياً، مع منع تسريبها؛ (ج) خفض العرض والتدابير ذات الصلة، وإنفاذ القانون إنفاذاً فعالاً، وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، ومكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي؛ (د) مسائل شاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب والأطفال والنساء والمجتمعات المحلية؛ (هـ) مسائل شاملة لعدة مجالات من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها: الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمؤثرات النفسانية الجديدة، وفقاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة؛ (و) توطيد التعاون الدولي القائم على مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة؛ (ز) التنمية البديلة، والتعاون الإقليمي والأقليمي والدولي على وضع سياسات متوازنة وذات منحنى إنمائي لمراقبة المخدرات، ومعالجة المسائل الاجتماعية-الاقتصادية.

وأعلنت الدول الأعضاء عزمها على اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ تلك التوصيات العملية، في تشارك وثيق مع منظمات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، وكذلك على إطلاع لجنة المخدرات، بصفتها هيئة الأمم المتحدة التي تتولّى المسؤولية الرئيسية عن تقرير السياسات في شؤون مراقبة المخدرات، في الوقت المناسب على المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات. واستهلّت لجنة المخدرات عملية متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، مع التركيز على تنفيذ التوصيات العملية. وبغية تبادل أفضل الممارسات المتبعة والدروس المستفادة في التنفيذ العملي للالتزامات المشتركة، عقدت اللجنة مناقشات مواضيعية ركزت فيها، من بين جملة أمور، على التوصيات العملية الواردة في الفصول المواضيعية السبعة من الوثيقة الختامية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن عملية المتابعة عبر الرابط: www.ungass2016.org.

وفي إطار البند ٦ من جدول الأعمال، سيُدعى المشاركون إلى النظر في التحديات التي تواجهها دول المنطقة فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، والبيان الوزاري المشترك المنبثق من الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته لجنة المخدرات في عام ٢٠١٤ بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، التي تهدف إلى تحقيق جميع الالتزامات والتوصيات العملية والأهداف الطموحة المبينة فيها. وسوف يُدعى المشاركون أيضاً إلى مناقشة الكيفية التي يمكن أن يسهموا بها على أفضل وجه من خلال لجنة المخدرات في التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات المقطوعة خلال العقد الماضي، استناداً إلى خبرتهم التقنية وتجاربهم الإقليمية.

الوثائق

الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" (مرفق قرار الجمعية العامة دا-١/٣٠) الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (انظر الوثيقة E/2009/28، الفصل الأول، القسم جيم)

البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام ٢٠١٤، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (الوثيقة E/2014/80، المرفق الأول) الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها (انظر الوثيقة E/2019/28، الفصل الأول، القسم باء)

٧- تنظيم الاجتماع الثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

سوف يُدعى الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، لاستعراض مشروع جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثلاثين، بما في ذلك المواضيع المقترح مناقشتها في أفرقة عاملة والأماكن التي يمكن أن تُعقد فيها الاجتماعات المقبلة. وإذا ما اتخذ الاجتماع التاسع والعشرون قراراً بشأن مكان انعقاد الاجتماع الثلاثين وبشأن المواضيع التي ستناقش في أفرقة عاملة، فسوف ييسر هذا كثيراً التحضير للاجتماع الثلاثين وتنظيمه. ويدعى المشاركون لأن يكونوا مستعدين لاقتراح ومناقشة مواضيع لتتناولها الأفرقة العاملة في الاجتماع الثلاثين. وستوفر الأمانة، عند الطلب، نسخة من خطاب الاتفاق النموذجي الذي يحدد مسؤوليات الأمم المتحدة والحكومة المضيفة. ويدعى المشاركون أيضاً إلى مناقشة أي مسائل أخرى تتعلق بتنظيم المداولات، بهدف تحسين مضمونها الموضوعي ومتابعته.

الوثائق

مذكّرة من الأمانة عن تنظيم الاجتماع الثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا (UNODC/HONLAF/29/5)

٨- مسائل أخرى

لعل الاجتماع التاسع والعشرين يود أن يتناول، في إطار بند المسائل الأخرى، أي مسألة هامة أخرى، مثل المسائل العاجلة المنبثقة من التقارير القطرية.

٩- اعتماد التقرير

سوف يعتمد الاجتماع التاسع والعشرون تقريره، بما في ذلك ما تخلص إليه الأفرقة العاملة من نتائج واستنتاجات وتوصيات، في اليوم الأخير من الاجتماع.

برنامج العمل المقترح

التاريخ	الوقت	الموضوع
الاثنين، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	٨/٣٠	التسجيل
	١٠/٠٠	افتتاح الاجتماع التاسع والعشرين
	البند ١-	انتخاب أعضاء المكتب
	البند ٢-	إقرار جدول الأعمال
	البند ٦-	متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها
	البند ٣-	الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي
الثلاثاء، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	٩/٠٠	تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السابع والعشرون
	البند ٥-	النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة
	البند ٥-	الأفرقة العاملة (تابع)
الأربعاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	٩/٠٠	الأفرقة العاملة (تابع)
	البند ٥-	الأفرقة العاملة (تابع)
الخميس، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	٩/٠٠	الأفرقة العاملة (تابع)
	البند ٥-	الأفرقة العاملة (تابع)
الجمعة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	١٠/٠٠	تنظيم الاجتماع الثلاثين
	البند ٨-	مسائل أخرى
	البند ٩-	اعتماد التقرير